http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1532) السنة السادسة - السبت (13) حزيران 2009

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

في العلاقات التضامنية للشعب الكردي

القسم التاسع والعشرون

فلك الدين كاكه يي

الكرد في مصر:

لم يحصل تواصل وتمازج ثقافي واجتماعي بين الكرد وأي جزء من الشعب العربي والإسلامي، مثلما حصل مع الشعب المصري منذ وقت مبكر. تتمحور نقاط اللقاء المصري - الكردي في أربعة مستويات:

١. المستوى السياسي والاداري وحتى العسكري (كما هو خاصة منذ بداية عهد الدولة الايوبية، التي نشات مقدماتها في مصر).

٢. المستوى الثقافي الديني، حيث كان الكرد من أوائل المسلمين الذين توجهوا إلى جامع الأزهر منذ بداية تأسيسه قبل حوالي الف عام، وذلك لمواصلة التعلم والمعرفة.

٣. المستوى الأدبي والفني، والثقافي عامة، حيث ادت شخصيات كردية مصرية (اي التي عاشت في مصر اباً عن جد) دوراً معروفاً وبارزا في النهضة الثقافية والاجتماعية المصرية. وصدرت أول جريدة كردية في التأريخ في القاهرة.

٤. المستوى السياسي والدبلوماسي المباشر خاصة منذ بداية عهد جمال عبدالناصر، فقد كانت جمهورية مصر العربية أول دولة عربية تعلن عن تضامنها مع قضية الشعب الكردي، وهي أول دولة عربية سمحت بافتتاح مكتب للحركة الكردية بقيادة البارزاني في القاهرة منذ ثورة ايلول الكردية سنة ١٩٦١. وسبق ان شرحنا الموقف الانساني الجميل لمصر سنوات القتال في كردستان العراق، وكيف كانت القاهرة تحتفظ بعلاقات تضامنية مع الشعب الكردي وحركته في الجبال رغم علاقاتها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية القوية مع بغداد، بل ورغم حاجتها الماسة الى هذه العلاقات، فلم تسمح يوماً بابراز هذه العلاقات على حساب علاقتها مع الحركة الكردية وخاصة مصطفى البارزاني، وذلك منذ عام ١٩٥٨ حتى وفاة جمال عبدالناصر بداية السبعينيات من القرن العشرين.

كانت هذه العلاقات ملحمة رائعة في العلاقات التضامنية بين أي شعبين في الشرق الأوسط، والعالم ايضا.

مغزى العلاقات الكردية المصرية:

ولعل كثيرين من المثقفين والسياسيين العرب في كافة اقطارهم لم يروا (ولايزالون غافلين عن) اهم المنافع البعيدة المدى لهذه العلاقات ومعانيها وآثارها الايجابية الممتدة حتى اليوم.

اذ، من خلال هذه العلاقات الحميمية أكدت مصر عبدالناصر (وقالت بصوت واضح وصريح) ان الكرد ليسوا وحدهم، بل معهم الشعب العربي متمثلاً في الشعب المصري كرمز لضمير العرب. وكان من شأن هذه الرسالة ان اعتمد الكرد على هذه الصداقة والتضامن، وتعززت في اذهانهم وقلوبهم أهمية الأخاء مع الشعب العربي وتعزيز الكفاح المشترك والتعايش السلمي المشترك مع الأمة العربية، وأنعكس ذلك مباشرة على العلاقات الأخوية العربية الكردية في العراق. هذا هو المغزى الاساسي الاول لمثل هذه العلاقات التضامنية.

فانا الآن لست اتحدث بمشاعر عاطفية ومجاملات سياسية بل أنقل للشعب العربي اليوم عمق المعاني والانعكاسات العملية ميدانياً للحكمة المصرية في سياستها ازاء القضية الكردية المعقدة في الشرق الأوسط، التي تنشأ منها مواقف وابعاد متناقضة، تأتي حادة أحياناً، وهي تتحرك وسط شبكة من العلاقات والمصالح لشعوب وامم وحكومات الشرق الاوسط. فالقضية تؤثر سلباً أو أيجاباً، حسب تغييرات موازين القوى والعلاقات الدولية، في علاقات هذه الدولة أو تلك مع بعضها.

متى انقطعت هذه العلاقات أو تقلصت؟

سارت العلاقات المصرية - الكردية منذ عام ١٩٥٨ على اعلى المستويات حتى وفاة الرئيس عبدالناصر، واستمرت في عهد أنور السادات ايضاً حتى سنة ١٩٧٥. ففي أواخر هذه السنة حصل تغيير في موقف السادات من قيادة الحركة الكردية، ونعتقد انه كان بامكانه عمل المزيد لأنقاذ الحركة الكردية من ((الفخ)) الذي اوقعتها فيه حكومة صدام حسين وشاهنشاه ايران بسكوت أو تواطؤ من الولايات المتحدة الأمريكية، التي كان هينري كيسنجر وزير خارجيتها يخطط وينفذ سياستها. وظهر ان السادات قد أنجرف مع التيار الجارف آنذاك، حيث اتفق صدام حسين وشاهنشاه ايران بوساطة الرئيس الجزائري هواري بومدين، حيث كان أجتماع قمة للنفط منعقداً في الجزائر في آذار ١٩٧٥، فتم ابرام اتفاقية الجزائر المعروفة في ٥/ آذار ١٩٧٥، ووقعها الطرفان العراقي والايراني، وهي الاتفاقية التي تضمنت معاهدات سرية امنية تقضي بالعمل المشترك من قبل حكومات العراق وايران، ومن ثم تركيا، بدعم الجزائر وعدة دول عربية شرق اوسطية، لتصفية الحركة الكردية في العراق وحركة إقليم ظفار في سلطنة عمان، وتشديد الحصار والملاحقة على قوى المعارضة في العراق (ضد ايران)، وتشكيل لجنة سرية عليا لمراقبة وضرب أية انشطة للمعارضة الكردية أولاً، والمعارضة الأيرانية (ان وجدت على ارض العراق)، والمعارضة العراقية (ان وجدت في أيران)... وهكذا!

إتفاقية الجزائر مذبحة للكرد والمعارضة:

مع توقيع اتفاقية الجزائر انقطعت العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين القاهرة وكردستان، وتبين ان للاتفاقية ابعاداً أمنية وسياسية أخطر مما ظهر منها في الأيام الأولى، فتحولت الاتفاقية الى مذبحة للكرد وللمعارضة على أرض البلدين، وقد القت سلطات النظام الشاهنشاهي الإيراني على مجموعات من اللاجئين الكرد والناشطين السياسيين الجدد، وسلمتهم إلى السلطات الأمنية العراقية التي بدأت بالتصفية الجماعية لبعض هؤلاء الكرد المشردين، وكان مصير بعضهم هو الإعدام علناً أمام أنظار جمهور الناس، ربما بغية بث الفزع في الناس. ومن جانب آخر شدد النظام العراقي الخناق على شخصيات المعارضة الإيرانية المقيمة في النجف وبقية مناطق العراق، وخاصة على الأمام الخميني وأنصاره.

إستئناف العلاقات مع القاهرة:

قمنا، في قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني، سنة ١٩٨٢ باستعراض العلاقات الكردية مع الأطراف العربية، لاسيما مصر.

كان الفقيد إدريس البارزاني رئيساً للجنة العلاقات العامة في الحزب، وعضوية رفيقين في المكتب السياسي. وبعد دراسة العلاقات مع مصر منذ ١٩٧٥، وأجراء لقاءات جانبية مع أوساط سياسية مصرية، فهمنا بان سياسة أنور السادات أزاء القضية الكردية اثناء صدور أتفاقية الجزائر ١٩٧٥، كانت متعلقة بالرئيس الراحل السادات، اما أصل سياسة الدولة المصرية فقد ظل ثابتاً من حيث المبدأ، وانها (أي الدولة المصرية) مازالت عند رأيها بأهمية التضامن مع القضية العامة للشعب الكردي.

لذلك قررنا توسيع الاتصالات مع السفارات المصرية والأوساط السياسية في مصر، ولاحظنا اهتماماً مصرياً ملحوظاً، مع إدراكنا ان جمهورية مصر العربية آنذاك (أوائل الثمانينيات، في ظل الحرب العراقية الإيرانية) كانت تهمها العلاقة مع النظام العراقي لأسباب قومية وأمنية معروفة.

وقد درسنا هذه الناحية باهتمام، ورأينا أنه لابد من ان نتفهم ونحترم علاقات القاهرة مع بغداد (ونحن في المعارضة مع نظام صدام)، إلا اننا لاحظنا أن هناك هامشاً واسعاً في السياسة المصرية، يسمح لنا بالاتصال معها وتحسين العلاقات.

فأستطعنا خلال سنتين من أحراز تقدم ملحوظ وأصبح أصدقاؤنا المصريون يتفهمون وضعنا الصعب، وادركوا صحة سياساتنا العربية مع سوريا واليمن الجنوبية (آنذاك) وليبيا والحركة الفلسطينية والاحزاب التقدمية وقوى حركة التحرر العربي، التي كان مركز تجمعاتها الرئيسي في دمشق، حيث كان للأحزاب الكردية ايضاً موقع مهم في العاصمة السورية دمشق.

الخارجية المصرية تدعو وفداً من إقليم كردستان: تواصلت لقاءاتنا مع الاوساط السياسية والدبلوماسية المصرية منذ بداية الثمانينيات، وتطورت إلى علاقات وثيقة بعد حرب الخليج الأولى، حيث تلاقت مواقفنا في جوانب مهمة حول الشرق الأوسط. وفي سنة ١٩٩٨ وجهت وزارة الخارجية المصرية دعوة رسمية إلى قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني لإرسال وفد عالي المستوى لزيارة القاهرة.

وتشكل الوفد برئاسة جوهر نامق رئيس برلمان كردستان آنذاك وعضوية عدة وزراء ومسؤولين، كنت واحداً منهم. وقد رحبوا بنا في القاهرة بشكل رسمي، وعقدنا عدة لقاءات مع وكيل وزير الخارجية المصرية آنذاك، وتقرر استئناف العلاقات ومواصلتها.

أعقب ذلك بفترة انعقاد حوار عربي – كردي بحضور الرئيس البارزاني وعدد من قادة الأحزاب والمثقفين الكرد، وجرى حوار مثمر أدى فيما أدى اليه، إلى تعزيز التمثيل الرسمي الكردي، على مستوى مسؤولي مكاتب، في القاهرة، حيث أصبح لكل من الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني ممثل هناك.

وتقرر عام ٢٠٠٩ توحيد مكتبي الحزبين بمكتب مركزي واحد باسم ممثلية حكومة إقليم كردستان وتسمية ممثل واحد يتفق عليه الطرفان، هذا فضلاً عن تواجد ممثلين كرد ضمن الممثلية العراقية في جامعة الدول العربية، وموظفين كرد في السفارة العراقية في القاهرة. وكانت السفارة المصرية في بغداد بعد سنة ٢٠٠٣ قد عقدت علاقات جيدة مع الطرفين الكرديين ومع ادارة إقليم كردستان.

وقائع جناية المثقفين على مسيرة الحرية العربية

شاكر النابلسي

كنا قد تحدثنا في مقالنا السابق، عن جزء من الدور السلبي الكبير الذي لعبه المثقفون العرب في عدم وصول قطار الحرية إلى العالم العربي. واليوم نكمل عناصر هذا الدور.

جهل المثقفين بالحرية

كان عدم معرفة غالبية المثقفين والمفكرين العرب في مرحلة الخمسينات والستينات والسبعينات كذلك، ما يعنون بالحرية على كافة مستوياتها الثقافية والفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، جناية كبرى. وكان هناك من المثقفين من ينهض بعد ذلك، ويطالب التيارات الفكرية في العالم العربي، أن تحدد ماذا تريد بالضبط في ظل هذا التيه الذي تعيشه ويعيشه معها المواطن العربي، صاحب المصلحة الحقيقية في معركة وقضية الحرية. فقد طُولب في الثمانينيات على لسان كثير من المثقفين بتوفير صيغة ملائمة من الحرية لكل التيارات الثقافية. فالحرية ليست مجرد صيغة نستوردها من الغرب، أنها من خلال كل أشكالها، درجة عالية من نضج الذات الفردية، والوطنية القومية، وأنها اتجاه نحو الموضوعية، واحترام الذات، وتنميتها، من خلال الحرص على الاعتراف بما للآخر من حقوق في الحوار، بل والصراع.

فشل وهامشية المثقفين

يرى بعض المفكرين، كالمفكر اللبناني علي حرب، أن المثقفين العرب في هذا العصر، كانوا هم أنفسهم سبباً في أزمة الحرية، كما كانوا سبباً في أزمات الثورة، والحداثة، والتقدم، والاشتراكية، والعَلْمانية. «فالمثقفون العرب كانوا قليلي الجدوى في مجريات الأحداث والأفكار. فتاريخ تعاملهم مع قضاياهم ومع الواقع يشهد على فشلهم وهامشيتهم. لقد أثبتوا بأنهم لا يعرفون كيف تُلعب اللعبة وُتبنى القوة. كيف تُنتج الحقيقة، وتُقر المشروعية. لقد مارسوا أدوارهم التحريرية أو التنويرية بعقلية سحرية، وبآليات طقوسية. ومع ذلك فلا يزال المثقفون العرب غارقين في سباتهم الأيديولوجي، لا يحسنون نقض الوقائع». («أوهام النخبة أو نقد المثقف»، ص٤٢).

دور المثقفين في نهوض الديكتاتوريات

ومما لا شك فيه، أن وقوف بعض المثقفين إلى جانب الديكتاتورية العربية ودفاعهم عن هذه الديكتاتورية بحرارة شديدة، في ظل غياب الوعي، كان واحداً من أسباب أزمة الحرية العربية في الخمسينيات والستينيات على وجه الخصوص، عندما كانت أغلبية المثقفين العرب من اليسار إلى الوسط إلى اليمين، يطبِّلون ويزمِّرون ويهلِّلون لعبد الناصر، منصوراً كان أم مكسوراً، صاعداً كان أم نازلاً، عادلاً كان أو مستبداً، مصيباً كان أو مخطئاً. فعندما حلَّ عبد الناصر الأحزاب في الخمسينيات، ووضع زعماءها في المعتقلات والسجون، ونفى الرأي الآخر، ونكَّل بالمعارضة، ثم جاء بالميثاق في العام ١٩٦٢ وفصَّل ثوباً جديداً للحزب الديكتاتوري الواحد، هلَّل له بعض المثقفين الطليعيين كالناقد المصري الراحل رجاء النقاش، وقال له في مقاله (التنظيم الشعبي والثورة الفكرية): «سَلِمَتْ يداك. فالأمل كل الأمل في الاتحاد الاشتراكي الذي نرجو أن يكون سدنا المعنوي العالي، خاصة في هذه المرحلة التي بلغ فيها المد الثوري العربي درجة من القوة لم تُتح على الإطلاق للأمة العربية ربما منذ الثورة الإسلامية إلى اليوم». ويعني النقاش بالثورة الإسلامية هنا ظهور الإسلام. وبذا، وضع النقاش أهمية ظهور عبد الناصر وثورته جنباً إلى جنب مع أهمية ظهور الإسلام، وثورته. ولم يكن رجاء النقاش وحده على مثل هذه الساحة.

فقد جنَّد كبار المثقفين والمفكرين في تلك المرحلة أقلامهم لخدمة الخطاب الناصري بطريق مباشر، أو غير مباشر. وها هي مجلة «الآداب» اللبنانية، تنشر أبحاثاً وكتباً تخدم الفكر الناصري، وتمجِّده، مثال: لويس عوض في «الاشتراكية والأدب»، وهلال ناجي في «القومية والاشتراكية في شعر الرصافي»، وعبد الله عبد الدائم في «الاشتراكية والديمقراطية»، وأحمد حيدر في « بين الحرية والاشتراكية»، وغيرها. وها هي مجلة «الآداب» تصبح منبر الثقافة الناصرية الأول في العالم العربي. وكانت تعجُّ بالكتاب والشعراء المؤلهين لعبد الناصر، وتشجع وتستقطب كل الأقلام، التي تهتف لعبد الناصر، وتنادي باشتراكيته، وتؤيد حزبه الواحد الأوحد، وتنكيله بالمثقفين من اليمين إلى اليسار. وهي التي ما فتئت تدافع عن حرية الكلمة، إلا إذا كان حارم هذه الحرية عبد الناصر. وتستدرج كبار الأدباء للحديث عن الأدب الاشتراكي وتقنينه (راجع مجلة «الآداب» ع ٥، ١٩٥٥، والمناظرة بين رئيف خوري وطه حسين، حول «أدب العامة وأدب الخاصة»، ورغم نفي طه حسين، لأن يكون هناك «أدب عامة وخاصة»، فقد نشرت مداخلته تحت عنوان «الأديب يكتب للخاصة». ومن المعروف، أن رئيف خوري كان كاتباً لبنانياً اشتراكياً، مدافعاً عن الأدب الملتزم، والواقعية الاشتراكية، وتجربتها في الاتحاد السوفيتي خاصة. وكأن مجلة «الآداب» في الخمسينيات والستينيات، كانت تدعو إلى الديكتاتورية وإلى الأدب المؤيد والمناصر للديكتاتورية الناصرية، على وجه الخصوص، من حيث لا تدري، ولا تعي. ولا شك أن دور مجلة «الآداب» في الخمسينات والستينات كان دوراً ثقافياً كبيراً ومؤثراً، بل هو أكبر أثراً من كافة أجهزة عبد الناصر الثقافية آنذاك في الدعوة إلى الناصرية، والأخذ بها كدين سياسي وقومي، لا يُناقش، ولا يُنتقد. إذ أن «الآداب» كانت تخلو خلواً تاماً، طيلة حكم عبد الناصر من كلمة واحدة، تنتقد عبد الناصر وديكتاتوريته، أو حتى تشير إليها من بعيد. ولا شك أن دور مجلة «الآداب» في «ناصروانية» الأدب العربي والثقافة العربية في الخمسينات والستينات، وتخديرها للقارئ هذا الخدر اللذيذ، كان دوراً عظيماً وخطيراً، ويحتاج إلى بحث عميق منفرد، نستطيع أن نعرف من خلاله دور الثقافة والمثقفين ومنابرهم، في انهيار مشروع الحرية العربي. ومن هنا ندرك أن عبد الناصر لا يتحمل وحده مسؤولية الهزائم العسكرية والقومية والوحدوية التي مُني بها طيلة فترة حكمه، بقدر ما تتحمل معه مجموعات كبيرة من المثقفين، الذين روَّجوا لديكتاتوريته، ومصادرته للحريات، وقضائه على خصومه من المثقفين وأصحاب الفكر والميزان، والذين زينوا له الديكتاتورية والغلو بها، وباركوها، والذين التزموا الصمت، وهم يرون رفقاء لهم في القرطاس والقلم يعلقون على أعواد مشانق عبد الناصر (سيد قطب) ويذوبون في أسيده وأحماضه (شهدي عطية، وفرج الله الحلو) ويُنسفون بالقنابل والديناميت (كامل مروة).

ومن المفارقات المضحكة المبكية، أن عبد الناصر الذي قتل هؤلاء المثقفين، هو نفسه الذي نصح أحمد بن بلّه، بعدم قتل آيت أحمد، الذي انشق على ابن بلّه، وأرسل إليه عبد الحكيم عامر لهذا الغرض، وقال له: «أحذر يا أحمد لعبة الدم، وتجنب إراقته» وهو الذي لم يُحذِّر نفسه منها. (أنظر: محمد خليفة، «أحمد بن بلّه»، ص ١٩٤). وكان المثقفون الذين ينتقدون عبد الناصر بحق وعدل في تلك الفترة قليلين جداً. ومن نقاده من كانوا سريين، جبناء، لا يفصحون عن آرائهم فيه جهاراً نهاراً. أما الندرة الذين انتقدوه كنظام وطقس من الطقوس السياسية، فكان أنسي الحاج الذي قال فيه بشجاعة فدائية في وقت كانت فيه ميليشيات عبد الناصر المسلحة الناسفة تملأ صحافة بيروت كحركة «المرابطون» وغيرهم: «أجمل ما يفعله عبد الناصر في ذكرى الثورة المصرية هو الصعود إلى السماء. إله. لم يرشقه عربي إلا بوردة. حتى بوردة لم يرشقه عربي. توسلوا إليه أن يقبل الوردة. يكفي. يكفي أنه هو. إنها إطلالته. إنه نوره سبحانه تعالى. («كلمات، كلمات، كلمات»، ص ١١٦).

وهذا الكلام كُتب ونُشر في ١٩٦٥، وفي قمة نهوض عبد الناصر، وسطوته.

ضعف المثقفين أمام جبروت الديكتاتوريات

إن الجبن والخوف الذي اعترى المفكرين خلال المرحلة الناصرية، من قول الحق في وجه الديكتاتورية العاتية، كان واحداً من الأسباب الرئيسية لأزمة الحرية في العالم العربي، في تلك المرحلة. فلم يكن للحرية مَنْ لديه القدرة لأن يدفع ثمنها الغالي من دمه ومن حياته. وهذا الجبن والخوف وصفه بشجاعة الكاتب والشاعر اللبناني أنسي الحاج في العام ١٩٦٥ بقوله: «كل كاتب عربي جبان.. كل كاتب عربي فكر أن يكتب أو كتب مقالاً أو دراسة أو كتاباً، ولم يجرؤ على نشره على الأقل في السنين العشر الماضية. وإذا صح ذلك يكون الكاتب العربي، الذي ادعى التحرر والحرية قد خاف. وغداً عندما يرجعون – إذا رجع أحد– إلى الصحافة والكتب العربية منذ حكم عبد الناصر إلى اليوم (١٩٦٥) ليحاولوا أن يعرفوا منها المواقف والحقائق، سيجدون الجبن، والتخاذل، والنفاق. وأجرأهم من تحاشى الكتابة في هذه الشؤون، كتوفيق الحكيم مثلاً، الذي يتباهى بأنه لم يكتب كلمة تزلف ونفاق. هذا صحيح. لكنه لم يكتب كلمة حقيقة. تهرَّب من الجبن، وتهرَّب من الشجاعة. إن ملف الكلمة العربية منذ عبد الناصر إلى اليوم، ملف عيب» («كلمات، كلمات، كلمات»، ص١١٨).

عدم واقعية وموضوعية المثقفين

ونضيف، أن واحداً من أسباب أزمة الحرية في العالم العربي، هو أن معظم المفكرين والباحثين والمنظرين، الذين بحثوا وكتبوا في مسألة الحرية، لم يبحثوا ولم يكتبوا في هذه المسألة من خلال منظور تاريخي واقعي، أو من خلال تجارب الشعوب الأخرى، وخاصة في المجتمعين الرأسمالي والاشتراكي، ولكنهم بحثوا وكتبوا في هذه المسألة، من خلال منظور فلسفي تجريدي مثالي، غير مرتبط بوقائع التاريخ وشواهده. فالتاريخ هو الذي يقدم مسألة الحرية وإشكالياتها حيّة نشطة. والفلسفة هي التي تُميت مسألة الحرية، وتبعدها عن الشارع، وتضعها في أبراجها العالية. فالحرية عبر التاريخ متغيرة، وعبر الفلسفة ثابتة. وهي متغيرة عبر التاريخ، لأن لكل مرحلة تاريخية حريتها المميزة في سياقها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المختلف والمميز. والحرية هي ابنة الشارع والحياة، قبل أن تكون كلمة في أسفار الفلسفة الإنسانية. والحرية ثدي التاريخ ومرضعته، قبل أن تكون نظرية في أذهان المفكرين.

تشتت المثقفين بين الأحزاب والشيَع

ونضيف على الأسباب السابقة سبباً آخر، وهو تورُّط معظم المثقفين والمفكرين العرب من يمين ويسار ووسط في الخمسينات والستينات في أحزاب وفرق وأيديولوجيات مختلفة وانقسامهم إلى فرق وشيع وقبائل وعشائر، أخذت تتصارع وتغزو ديار بعضها بعضاً. وهذه الفرق والشيع ليست بين المفكرين العرب المعاصرين، وإنما هي أيضاً ظاهرة عالمية مثلها في أوروبا وأمريكا. ولكن الظاهرة المميزة للمثقفين العرب في هذا العصر، هذا التعصب للإيديولوجيا على حساب الحقيقة، وهذا الانتماء القبلي السياسي والفكري على حساب العدل. وكان ذلك مما أضعف حركة الحرية، وجعل منها هذا التعصب أزمة حقيقية ما زالت كامنة في الفكر العربي المعاصر حتى الآن. ومن هنا كان عدم انتماء مفكر ما إلى عصبة أو غوغائية أو قبيلة سياسية أو فكرية، نادرة من النوادر في الخمسينات والستينات من هذا العصر. فإذا وجد واحد منهم على غرار المفكر المصري خالد محمد خالد، أو المفكر الفلسطيني/العراقي جبرا إبراهيم جبرا، ممن لم ينتسب إلى عصبة أو قبيلة سياسية أو فكرية، كان ذلك من جاد الزمان وزاد المكان، لأن مثل هذين الرمزَين كانا أقرب إلى القديسين منهما إلى بني البشر، حين رفضا التنازل ولم يوسخا تماسكهم الروحي بأية غوغائية. ووسط عالم عربي صاخب بالدعوات بقي هذان المفكران – مثالاً لا حصراً، بعيدين عن الخديعة. ويقول خالد محمد خالد في هذا الصدد: « أنا مفكر ملتزم بقضايا الأمة، غير مُلزم باتجاه سياسي أو حزبي معين، رغم حبي للأحزاب ودفاعي عن وجودها كأساس من أسس الممارسة السياسية الديمقراطية.»

رومانسية فكر المثقفين

من ناحية أخرى، فإن المفكرين السياسيين في العالم العربي، الذين تطرقوا لمشكلة الحرية لم يكونوا مفكرين خُلَّص، مستعدين للشهادة في سبيل ما يقولون، وما ينادون ويؤمنون به. فقد كانوا أدباء في معظم الوقت، يكتبون أدباً أكثر مما يكتبون فكراً. ومن هنا، جاء مفهوم الحرية في الفكر العربي، رومانسياً، غامضاً، مشوَّشاً، ملفَّقاً، موفقاً.

ولو تأملنا هذا العصر، وما جرى فيه، لوجدنا أن كل ما قيل عن الحرية، وكل ما عُمل من أجلها، لا يخرج عن باب الالتماسات، والرجاءات، والأماني، والأحلام، والمطالبات الرقيقة، التي تصل في بعض الأحيان إلى حد الشحاذة. والحرية لا تُشحذ ولا تُطلب التماساً، بل تُؤخذ عنوةً واغتصاباً، وبدماء غزيرة، كما جرى في الغرب الذي دفع ثمن حريته غالياً. فمطالبتنا بالحرية، لم تتعدَ في هذا العصر، رأس القلم الذي نكتب به. ولم ندفع لها ثمناً أكثر من (برية) قلم. ومن هنا، صرخ أحد كتّاب الستينات في هذا العصر، وهو المصري محيي الدين محمد، صرخته المدوية قائلاً : «حرية الفكر، أو الموت. فأكبر مأساة في تاريخ العرب الحديث هي خلوه من الشهداء في سبيل الحرية. ففي تاريخنا آلاف المتصوفين من طراز القديس أوغسطين، وليس هناك مفكر حر واحد كبير.» (ثورة على الفكر العربي المعاصر، ص ٤٣، ٧٤).

ومن هنا، فإن كل الحرية المتوفرة في العالم العربي الآن، لا تكفي مواطناً عربياً واحداً، كما قال الكاتب المصري الراحل يوسف إدريس.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١ . يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢ . ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com